



منظمة العمل العربية

التقرير الختامي

للندوة التفاعلية حول :

" التحديات التي تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية
في ظل جائحة كورونا "

(16 سبتمبر / أيلول 2020)

التقرير الختامي

للندوة التفاعلية حول :-

" التحديات التي تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا "

(16 سبتمبر / أيلول 2020)

** تقديم :

لقد كشفت جائحة كورونا واستمرارها على المديين القصير والمتوسط عدد من الاشكاليات في مجال أنظمة الحماية الاجتماعية في أغلب بلداننا العربية ، وازاحت الستار عن تحديات كبيرة تواجهها تتعلق بمدى فعالية نظم الحماية الاجتماعية في أوقات الازمات ومدى نجاحها في الوصول إلى الفئات المستهدفة كما اظهرت الجائحة أهمية إيجاد نظم حماية للفئات المهمشة تضم الفقراء ومن فقدوا وظائفهم من جراء الأزمة وذوى الإعاقة والمهمشين والعاملين في القطاع غير المنظم بالإضافة إلى ضرورة وضع منظومة لمواجهة هذه الظروف الطارئة تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما عكست أزمة كورونا أهمية الاستثمار في الحماية الاجتماعية وترتيب الأولويات وتوظيف الموارد والتخطيط التشاركي والتكامل بين الحكومات والمجتمع المدني وكافة الجهات التشريعية والتنفيذية وأطراف الإنتاج لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية ومأسستها عبر تشريعات حديثة تهدف لسد الثغرات والتغلب على التحديات التي أظهرتها الجائحة ، إضافة إلى أهمية التوسع في رقمه أنظمة الحماية الاجتماعية لوصول الدعم إلى المستحقين له ، وتوفير موارد اقتصادية إضافية لتوسيع نطاق مظلة الحماية الاجتماعية واستدامتها .

كافة هذه التحديات دعت منظمة العمل العربية إلى عقد ندوة حول " التحديات التي تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية بالدول العربية في ظل جائحة كورونا " ، وذلك بمشاركة (120 مشاركا) يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة ومؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية في (18) دولة عربية ، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية والاتحاد الدولي لنقابات العمال العربي والمكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية بمجلس دول الخليج العربية والجمعية العربية للضمان الاجتماعي .

** الافتتاح :

تم افتتاح أعمال الندوة في تمام الساعة الحادية عشر صباح يوم الأربعاء الموافق 16 سبتمبر/ أيلول 2020 بكلمة من معالي السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية رحب فيها بالسادة المشاركين وأشار إلى أهمية موضوع الندوة التي تأتي لمناقشة واحدة من أهم القضايا التي أدي قصورها إلى تعميق تداعيات الجائحة الصحية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على العمال وبخاصة العاملين في القطاع غير المنظم والفئات الهشة التي تعتبر خارج منظومة الحماية الاجتماعية .

كما أوضح أن جائحة كورونا قد كشفت العديد من الثغرات التي تستلزم الإسراع في برامج الإصلاح لسد الفجوات والتغلب على التحديات غير التقليدية التي أفرزتها الأزمة كما أنها وضعت على طاولة الحوار ملفات إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي الشامل وأدرجت موضوع الحماية الاجتماعية ضمن أولويات السياسات العامة في الدول العربية وهذا يتطلب حواراً بناءً بين مختلف الجهات الفاعلة لوضع الخطط وتطوير التشريعات واستحداث آليات للتعامل مع المتغيرات ، وأن التمثيل الثلاثي في مؤسسات الضمان الاجتماعية يعد من الركائز الأساسية في الوصول إلى منظومة حماية اجتماعية أفضل قادرة على الصمود لمواجهة الأزمات .

وأوضح أن العدالة الاجتماعية تعد هدف أساسي من أهداف الميثاق العربي للعمل والحماية الاجتماعية هي حق لكل مواطن والسبيل لتحقيق عدالة اجتماعية وفقاً لما نص عليه دستور منظمة العمل العربية ، حيث أدركت المنظمة منذ نشأتها أهمية توسيع مظلة الحماية الاجتماعية من خلال معايير العمل العربية التي تقدم سياسات عامة للحماية الاجتماعية .

وأستعرض أبرز معايير العمل العربية التي تناولت الحماية الاجتماعية وبخاصة التوصية رقم (9) لعام 2014 بشأن " الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير المنظم " والتي تهدف إلى تطوير منظومة الحماية الاجتماعية لتشمل القطاعات الهشة والمعرضة للخطر والعمل على توسيعها لتشمل القطاع غير المنظم وإدماجه تدريجياً من خلال تطوير التشريعات والإجراءات لتنظيم العمل وشمول العاملين في القطاع غير المنظم بأحكام التشريعات العمالية وتغطيتهم بمنظومة التأمينات الاجتماعية .

وفي ختام كلمته أكد أن المنظمة على استعداد لتقديم الدعم الفني للدول العربية الراغبة في تطوير هذه المنظومة من خلال تنظيم ورش العمل لأطراف الإنتاج

الثلاثة للمساهمة في مد مظلة الحماية الاجتماعية وأن المنظمة ستسعي إلى تحقيق ما تصل إليه الندوة من توصيات ، وتمنى للندوة والمشاركين فيها التوفيق والنجاح.

**** سير أعمال الندوة**

تناولت الندوة عرض محورين رئيسيين.

المحور الأول :- " تعزيز نظم الحماية الاجتماعية بالدول العربية في ظل جائحة كورونا"

وقدمه الدكتور / كمال المدوري – المدير العام للصندوق الوطني للتقاعد

والحيطة بالجمهورية التونسية.

تناول من خلاله أهمية التعامل مع الحماية الاجتماعية باعتبارها استثمار يحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للفرد والمجتمعات وموضحة التدابير التي يتعين مراعاتها للمحافظة على مواطن الشغل والحفاظ على العمالة والتدابير التي اتخذتها عدد من الدول في هذا الصدد، وعرج على ثغرات منظومة الحماية الاجتماعية التي عمقتها جائحة كورونا وفي مقدمتها تصاعد الفوارق الاجتماعية والتفاوت الحاد بين مزايا الضمان الاجتماعي ونظم المساعدة الاجتماعية، كما تطرق الى سبل زيادة الموارد المالية اللازمة من أجل تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية في ظل تراجع إيرادات الدول نتيجة لتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية وكيفية التعامل مع هذه المعادلة الصعبة وأهمية إرساء وتعزيز الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز مقبولية التدابير المتخذة لمواجهة تحديات أزمة كورونا.

المحور الثاني : " تحديات الاستدامة المالية لمؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية في ظل جائحة كورونا".

وقدما الأستاذ / محمود المعاينة – مدير إدارة التعاون الدولي بالمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالمملكة الأردنية الهاشمية.

حيث تناول من خلاله الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تداعيات جائحة كورونا مشيراً الى عدد من المبادرات التي اتخذتها بعض حكومات الدول العربية لمواجهة تداعيات الازمة، واستعرض الاستجابات الإقليمية الطارئة في المنطقة العربية للمؤسسات الدولية، وأبرز التحديات التي تواجه الاستدامة المالية لمؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية (تحدي التغطية والشمول / تحدي الملائمة / تحدي التمويل) وتطرق سيادته الى الصعوبات التي تواجه مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية من حيث التغيرات الديمغرافية المستقبلية نتيجة انخفاض عدد المشتركين المتعاقدين وانخفاض عوائد الاستثمار وضعف التنوع في المحافظ الاستثمارية لصناديق التقاعد الاجتماعي في ظل جائحة كورونا واختتم العرض باستعراض لمستقبل وفرص مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية في ظل جائحة كورونا.

** مداخلة السيد / محمد عراة – السكرتير العام للاتحاد العام لعمال الكويت.

حيث وجه الشكر الى منظمة العمل العربية برئاسة مديرها العام الأخ والزميل فايز علي المطيري على تنظيم هذه الندوة الهامة، وهذا دليل على أن المنظمة مواكبة على مواجهة كافة التحديات التي تواجه العمال العرب، مشيراً الى أبرز سياسات الحماية الاجتماعية باعتبارها أحد أهداف منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من خلال استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على السبيل الوطني ملائمة للجميع ووضع حدود دنيا لها لتحقيق تغطية صحية واسعة للضعفاء والفقراء بحلول عام 2030 ، بالإضافة إلى كونها ركيزة أساسية للمنظمات النقابية العمالية في المستقبل ويعول عليها كثيراً لحماية عمالنا في المرحلة القادمة ، مؤكداً على أنه يقع دور هام على المنظمات النقابية من خلال التركيز على تفعيل وتعزيز

سبل الحماية الاجتماعية واختتم مداخلته باقتراح تنظيم المزيد من الورش والندوات حول هذه الموضوعات الهامة.

**** مداخلة السيد / غسان غصن - الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.**

حيث أشاد سيادته بهذا الاجتماع القيم الذي تعقده منظمة العمل العربية ووجه الشكر للقائمين على الاجتماع والمحاضرين الذين اثروا الندوة بأفكارهم، وأشار الى وجود قصور في المواجهة المشتركة للتصدي لهذا الوباء، حيث اثبتت الازمة على مستوي العالم وجود ارتجاليه وغياب للشفافية ، وتساءل كيف يمكن للدول الضعيفة التي ترزخ تحت أعباء البطالة والمديونية الثقيلة ان تنجح في معالجة مشكلات زيادة الفقر ومحدودية النمو الاقتصادي ومعالجة تبعات المرحلة ، وأوضح أنه على الرغم من المبادرات الوطنية لاحتواء تداعيات هذا الوباء في العديد من البلدان العربية والتي تستحق الثناء ، الا ان جائحة كورونا كشفت هشاشة الأنظمة الصحية مما يستوجب المسارعة في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة والنهوض بالمشاريع الصغيرة وحمايتها من الإفلاس ، كما أوضح أن الوقت مناسب للتعاون المشترك بين الدول العربية باعتباره حاجة ملحة، حيث لا يمكن للدول الضعيفة ذات الاقتصادات النامية أن تواجه هذا الوباء بمفردها مما يستوجب وجود صناديق مشتركة قادرة على المساهمة فيما بينها لمحاولة مساعدة الدول ذات الاقتصادات الضعيفة على مواجهة تداعيات الازمة كما انه لابد أن تتبع هذه الجائحة إيجاد أنظمة حماية اجتماعية يستفيد منها الفقراء والمهمشون وتوجيه الدعم اللازم لهم.

التوصيات الختامية

من خلال ما تم تقديمه من أوراق عمل ومداخلات وكذلك ما تم تجميعه من ملاحظات وتوصيات قدمها السيدات والسادة المشاركون تم التوصل الى مجموعه من التوصيات على النحو التالي:

أولاً : التأكيد على أن برامج الحماية الاجتماعية الفعالة في الظروف العادية وفي أوقات الأزمات من شأنها الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي الأمر الذي يستوجب أنظمة حماية اجتماعية مرنة للتعامل مع الأزمات والكوارث .

ثانياً : أهمية تحديث وتدعيم مؤسسات الحماية الاجتماعية القائمة والتخطيط لإنشاء شبكة أمان اجتماعي أكثر استهدافا للفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل الذين تضرروا بشكل مباشر من جراء أزمة كورونا (كوفيد – 19) ووضع استراتيجية متكاملة للحماية الاجتماعية .

ثالثاً : التوسع في مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات غير المشمولة مثل العاملين في القطاع الزراعي والعمال الموسميين والعاملين في القطاع غير المنظم .

رابعاً : أهمية العمل على رقمته المعلومات والبيانات الخاصة بأنظمة الحماية الاجتماعية للوصول إلى الفئات المهمشة التي تحتاج إلى تقديم الدعم لها.

خامساً : تعزيز وإرساء الحوار الاجتماعي الفاعل والبناء بين مختلف الشركاء الاجتماعيين وتوسيع قاعدته لتشمل مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة تداعيات هذا الوباء على الاقتصادات الوطنية .

سادساً : أهمية التصديق وتفعيل العمل بالأحكام الواردة في الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل العربية المتعلقة بالحماية الاجتماعية واقتراح إصدار أداه معيارية عربية حول التدابير التي يتعين مراعاتها أثناء الأزمات والكوارث وبما يوفر للدول الأعضاء منهاجاً استراتيجياً للتعامل مع الأزمات من خلال الآليات المتعلقة بالحماية الاجتماعية زمن الأزمات والطوارئ .

سابعاً : العمل على تكوين أرضيات مشتركة للحماية الاجتماعية بين بلدان الوطن العربي والعمل على تبادل الخبرات بالتأمينات الاجتماعية بين الدول العربية ، مع التأكيد على أهمية تعزيز منظومة العمل الاجتماعي العربي والاستفادة من الجهود والبرامج المشتركة في إطار من التكامل والتعاون الذي يخدم الأهداف والمصالح المشتركة .

ثامناً : تبني سياسات تنوع الاستثمار لصناديق الضمان الاجتماعي من خلال توزيع المحافظ الاستثمارية على القطاعات التي شهدت نمواً مرتفعاً في ظل جائحة كورونا .

تاسعاً : الإسراع في تطوير تشريعات الضمان الاجتماعي وتحديثها حتى تواكب المستجدات المتعلقة بأزمة كورونا ، وتضمين التشريعات الوطنية بالدول العربية منظومة الطوارئ للتعاطي مع الأزمات التي قد تنشأ مستقبلاً .

عاشراً : تطبيق مبادئ وأسس الحوكمة الرشيدة والافصاح والشفافية والتنبؤ والمساءلة وإدارة المخاطر في مؤسسات التأمينات الاجتماعية بالدول العربية بما يضمن كفاءة إدارتها وحسن استخدام مواردها واتخاذ التدابير اللازمة لتوفير شروط الاستدامة المالية .

حادي عشر: إنشاء مرصد عربي حول الحماية الاجتماعية يكون بمثابة قاعدة بيانات وبنك معلومات لدراسة ورصد تطوير تشريعات وأنظمة الحماية الاجتماعية في البلدان العربية وبما يخدم هدف التقريب بينها والاستفادة من التجارب العربية الناجحة.